



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الاستراتيجية الإقليمية
2020-2024

الآراء الواردة في التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا في طريقة المادة التي يتضمنها في جميع أجزائه على الإعراب عن أي رأي كان من جانب المنظمة الدولية للهجرة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

وتلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ الهجرة الإنسانية والمنظمة التي تفيد المهاجرين والمجتمع. وبوصفها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: تقديم المساعدة لمواجهة التحديات التنفيذية للهجرة؛ وتعزيز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ والحفاظ على كرامة المهاجرين الإنسانية ورفاهيتهم.

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة 74 ج شارع أبو الفدا 11211
القاهرة، مصر
الهاتف: +202 27 36 51 40
الفاكس: +202 27 36 51 39
البريد الإلكتروني: iomegypt@iom.int
الموقع الإلكتروني: www.iom.int

صور الغلاف: (أعلى اليسار) منذ 15 يونيو 2014، تعمل المنظمة الدولية للهجرة على مدار الساعة لتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها للأشخاص الفارين من العنف الأخير في الموصل والمحافظات المحيطة.
© المنظمة الدولية للهجرة 2015

(أعلى اليمين) امرأة عراقية نازحة تشارك في أنشطة نفسية (تدريب المخبوزات) في مخيم حسن شام للنازحين العراقيين.
© المنظمة الدولية للهجرة 2019 سارة علي

(أسفل اليسار) تشارك امرأة يزيديّة في أنشطة النقد مقابل العمل في سنجان، والتي تهدف إلى الحفاظ على المدارس نظيفة مع دعم المشاركين من خلال رسوم يومية لدعمهم ماليًا، كجزء من جهود المنظمة الدولية للهجرة لدعم العودة والتعافي في سنجان.
© المنظمة الدولية للهجرة 2019 سارة علي

(أسفل اليمين) تهاني هي واحدة من العديد من النساء اللواتي يشاركن في سوق صرفايا (في الفاشر، السودان) كل ثلاثاء وجمعة.
© المنظمة الدولية للهجرة 2019 هبة فؤاد

رقم الكتاب المعياري الدولي (PDF) ISBN 978-92-9068-884-6
المنظمة الدولية للهجرة © 2020

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع المعلومات، أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ التصويري أو التسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الاستراتيجية الإقليمية
2020-2024

في نوفمبر 2019، تم تقديم الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة إلى الدول الأعضاء وهي تعكس وجهة نظر المنظمة بشأن طريقة تطورها على مدى خمس سنوات، من أجل التصدي بفعالية للتحديات المعقدة واغتنام الفرص العديدة التي تسنح بها الهجرة لكل من المهاجرين والمجتمع. تتطرق هذه الاستراتيجية إلى مسؤوليات جديدة ناشئة - بما في ذلك إلى عضوية المنظمة في الأمم المتحدة وتنسيق شبكة الأمم المتحدة للهجرة - ونحن على مشارف عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار تنفيذ الرؤية الاستراتيجية، طلبت من كل مكتب إقليمي أن يضع أولوياته الاستراتيجية الخاصة للفترة 2020-2024، مع دمج العناصر الرئيسية لرؤية المنظمة للاستجابة إلى الاحتياجات الناشئة داخل المنطقة.

تعكس هذه الاستراتيجية الإقليمية الدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمة الدولية للهجرة في مجال التنقل البشري: حماية المهاجرين ومساعدتهم ودعمهم في جميع أنحاء العالم، وتطوير استجابات فعالة لاتجاهات الهجرة وأنماطها المتغيرة، والعمل كمصدر رئيسي لتقديم المشورة بشأن سياسة الهجرة والبحوث والبيانات والممارسة. كما تسلط الضوء على العمل الدقيق الذي تقوم به المنظمة الدولية للهجرة في حالات الطوارئ، وعلى تطوير قدرة المجتمعات والسكان المتنقلين من أجل الصمود، وخاصة أولئك الذين يعيشون ضمن ظروف هشّة، مع بناء القدرات داخل الحكومات لإدارة جميع أشكال التنقل وتأثيراته.

والأهم من ذلك، أنّ هذه الاستراتيجية تؤكد على الاتجاهات والتحديات الإقليمية وعبر الإقليمية الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بالهجرة وحالات النزوح، وتحدّد كيف ستسعى المنظمة الدولية للهجرة لمعالجتها، بما في ذلك من خلال التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

أودّ أن أشكر الزملاء على جميع مستويات المنظمة - وخاصة على المستويين الإقليمي والقطري - على عملهم الدؤوب والثاقب في تطوير هذه الاستراتيجية، التي تضع الأهداف الاستراتيجية العالمية للمنظمة الدولية للهجرة في منظورها الصحيح وتحدّد مسار العمل لتحقيقهم. لقد حان الوقت لها خاصّة نظرًا للتنبؤ الدائم بالتنقل البشري في الخطاب العام، وبما أنّ الاحتياجات التشغيلية في الميدان، لا سيما في المجال الإنساني، أصبحت أكثر تعقيدًا في سياق جائحة كوفيد-19.

في إطار هذه الاستراتيجية، سيتحاور الزملاء في المنظمة الدولية للهجرة مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية في جميع البلدان في المنطقة، إلى جانب الهيئات الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك المجتمعات الاقتصادية والعمليات الاستشارية والمنتديات المتعددة الأطراف، حول الأولويات التي تحددها. أتطلع مع كافة زملائي للعمل معكم في السنوات القادمة لضمان أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية لصالح الجميع. معًا، يمكننا الاستجابة لاحتياجات وتطلّعات المهاجرين والسكان النازحين في مختلف أنحاء العالم، وبناء مجتمعات صالحة لعالم متحضّر، متنقّل ومترباط.



António Vitorino

المدير العام
المنظمة الدولية للهجرة

“

تمّ إطلاق الاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020-2024 في هذه الفترة الحرجة لتكملة جهود المنظمة الدولية للهجرة الكاملة نحو تعزيز بيئة شاملة وعادلة، مسترشدة بالسياسات والبرامج القائمة على الأدلة، واستهداف المهاجرين والسكان النازحين والمجتمعات المستضيفة على حد سواء. تمت صياغة الاستراتيجية وفقًا للأولويات الإقليمية وجهود الدول الأعضاء لتحسين إدارة الهجرة وحماية الفئات السكانية المستضعفة في جميع الأوقات. يتطلب التنوع الموجود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استجابة مبتكرة وشاملة ومنسقة. إنّ اعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره وتعزيز الشراكات بين الجهات المعنية المختلفة هما لأمرين أساسيين لمعالجة العوامل الهيكلية وتعزيز عملية إدماج المهاجرين للاستفادة من إمكاناتهم من خلال أطر مناسبة لإدارة الهجرة.

”

كارميلا جودو

مديرة

المكتب الإقليمي (بالقاهرة) للمنظمة الدولية للهجرة
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المحتويات

iii	تمهيد
vi	المختصرات اللفظية
1	1. المقدمة
3	1.1. بيان رؤية المنظمة 2020-2024
3	2.1. الركائز والأهداف
5	2. التوقعات السياسية والمؤسسية في المنطقة
6	1.2. وضع البرامج وتطوير السياسات
7	2.2. الشراكات الاستراتيجية
9	3.2. بناء قاعدة الأدلة
11	3. توقّعات الهجرة في المنطقة
12	1.3. منطقة شمال أفريقيا
13	2.3. منطقة الشرق الأوسط
13	3.3. دول التعاون الخليجي واليمن
14	4.3. التوقّعات الإقليمية ومجالات التدخل الرئيسية
17	4. الأولويات الاستراتيجية الإقليمية
18	1.4. المرونة
19	2.4. حركة التنقل
20	3.4. الحوكمة
23	5. التنمية المؤسسية
24	1.5. البحث والسياسات
24	2.5. التواصل الاستراتيجي والابتكار
24	3.5. تنمية قدرات الموظفين وتأمين رفاههم
25	6. البيان الختامي: المنظمة الدولية للهجرة في المنطقة 2024
27	ملحق: المنظمة الدولية للهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المختصرات اللفظية

AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
COVID-19	مرض فيروس كوفيد - 19
DTM	مصفوفة تتبّع حركة النزوح
ESCWA/UNESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GP20	المبادئ التوجيهية بشأن النزوح
IDP(s)	نازح / نازحون
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
ISCM	آلية التشاور بين الدول بشأن الهجرة
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MHAC	مركز تقييم صحة المهاجرين
MRC	مركز الاستجابة للهجرة
MRRC	مركز الموارد والاستجابة للمهاجرين
MRRM	آلية الموارد والاستجابة للمهاجرين
PoE	نقطة دخول
SDG(s)	هدف / أهداف التنمية المستدامة
SRF	إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة
UNHCR	مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

1.

المقدّمة



1. المقدمة

منذ بداية 2020. في حين COVID-19 تأثرت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع انتشار جائحة أن الفئات المستضعفة هي التي تزرع تحت تأثيراته على المدى القصير، إلا أنه على المدى الطويل، لم يتم تحديد العواقب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية بالشكل الكامل. وتستمر هذه المحصّلات في التأثير على احتياجات المهاجرين وغيرهم من السكان المتنقلين، وكذلك على المجتمعات المستضيفة والحكومات المعنيّة، وبالتالي يجب إدراجها كلياً ضمن برامج المنظمة الدولية للهجرة، التي شهدت تعديلاً أصلاً في كَيْفِيّة الاستجابة. لذلك، ينبغي الاطلاع على الاستراتيجية الإقليمية في ضوء هذه التطورات على أن تتم مراجعتها بشكل دوري لضمان الاستجابة اللازمة لمعالجة الآثار المستمرة والناشئة للوباء المستجد والتطورات الإقليمية والعالمية الهامة الأخرى.

إنّ القيم والمبادئ الأساسية في صميم عمل المنظمة الدولية للهجرة. إذ أنّها تلتزم بمعايير عالية، مسترشدة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك دعم حقوق الإنسان للجميع. ويبقى احترام حقوق وكرامة وتمكين ورفاه جميع المهاجرين والمجتمعات (الخاصة بهم) أمراً بالغ الأهمية. لقد ساعدت المنظمة الدولية للهجرة باستمرار الحكومات في تنفيذها الفعال للمعايير الدولية ضمن برامجها وستواصل القيام بذلك. بالإضافة إلى القيم المنصوص عليها في دستور المنظمة الدولية للهجرة، تواصل التزامها بقيم الأمم المتحدة الأساسية المتمثلة في النزاهة والكفاءة المهنية والمساواة واحترام التنوع، وتخضع للمساءلة أمام المستفيدين من برامجها، كما تلعب دوراً نشطاً في منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

تأسست المنظمة الدولية للهجرة عام 1951، وهي تعدّ منظمة حكومية دولية رائدة في مجال الهجرة، وتعمل بشكل وثيق مع شركاء حكوميين وغير حكوميين ودوليين. تدعم المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الحكومات في المنطقة للوفاء بالتزاماتها تجاه المهاجرين،¹ السكان النازحين،² والسكان المتضررين، والعائدين والمجتمعات المستضيفة وفقاً للأولويات الوطنية، واحتراماً للالتزامات الإقليمية والعالمية وعمليات الهجرة. واستناداً إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وأجندة 2063 لمفوضية الاتحاد الأفريقي، تهدف المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إعطاء الأولوية لثلاث ركائز رئيسية - المرونة وحركة التنقل والحكومة - من 2020 إلى 2024.

تمّ تطوير الاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020-2024 بناءً على سلسلة من المشاورات التي جرت في المكتب الإقليمي مع البعثات القطرية بالتنسيق مع مقرّ المنظمة الدولية للهجرة. وتضمّنت هذه المشاورات جلسات عصف ذهني لتحديد الأولويات الرئيسية ومجالات التطوير المؤسسي. وتمّ النظر في توقعات الهجرة والتطورات السياسية في المنطقة، فضلاً عن التزامات المنظمة نحو تعزيز مسارات الهجرة النظامية.

¹ إنّ عبارة مهاجر مصطلح شامل، رغم أنّه لا يوجد تعريف متفق عليه قانوناً، يعرّف بأنه شخص غادر مكان إقامته المعتاد، سواء داخل بلد ما أو من خلال الانتقال عبر حدود دولية، بشكل مؤقت أو دائم، ولدى مجموعة من الأسباب. إلا أنّ هذا المصطلح يستخدم أيضاً للدلالة على فئات قانونية أخرى محددة من الأشخاص، مثل العمال المهاجرين الذين تمّ تعريف بعض من حركة تنقلهم قانوناً، مثل المهاجرين المهربين؛ وأولئك الذين لم يتمّ تحديد وضعهم أو طرق تنقلهم بشكل واضح بموجب القانون الدولي، مثل Glossary on Migration, International Migration Law No. 34: الطلاب الدوليين (. مقتبس عن المنظمة الدولية للهجرة (Geneva, 2019) متوفر هنا - https://publications.iom.int/system/files/pdf/iml_34_glossary.pdf)

² يضمّ السكان النازحون أشخاصاً أو مجموعات من الأشخاص أجبروا أو اضطروا إلى الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، إما عبر حدود دولية أو داخل دولة، ولا سيما نتيجة أو من أجل تجنب آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان. (مقتبس عن: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي"، إضافة إلى تقرير ممثل الأمين العام، السيد فرانسيس إم دينغ، المقدم عملاً بقرار اللجنة 1997/39، في الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان في 11 شباط / فبراير 1998، (الفقرة 2 من "مقدمة: النطاق والغرض")

1.1. بيان رؤية المنظمة 2020-2024

يمكن للمهاجرين والسكان النازحين والعائدين والمجتمعات المستضيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممارسة حقوقهم ضمن بيئة شاملة وعادلة تسترشد بالسياسات والبرامج القائمة على الأدلة في إطار الركائز والأهداف الثلاثة التالية.

2.1. الركائز والأهداف

تدرج عمليّة وضع البرامج وتطوير السياسات ضمن هذه الركائز الثلاث والأهداف التالية:

المرونة: التأكّد من أنّ المهاجرين والسكان النازحين والمجتمعات المستضيفة والحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتمتّعون بالقدرات اللازمة للاستعداد والاستجابة والحدّ من مجموعة المخاطر الواسعة التي قد تواجههم في جميع مراحل الهجرة.

إمكانية التنقّل: تعزيز مسارات التنقّل الحالية والفعالة والآمنة والقائمة على الحقوق وتطويرها.

الحكومة: قيادة العمليات الإقليمية والإقليمية والوطنية والمحلية القائمة على الأدلة لتعزيز قدرات الحكومات على دمج حركة التنقّل ضمن سياسات وأطر قانونية ومؤسسات وممارسات وآليات تعاون دولي أفضل من خلال البيانات المحسّنة.

2.

التوقعات السياسيّة والمؤسسيّة في المنطقة

2. التوقعات السياسيّة والمؤسسيّة في المنطقة

تعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكثر المناطق تضرراً من النزاعات في العالم. وقد واجهت - ولا تزال - تحديات مترابطة ناتجة عن الأزمات التي طال أمدها والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإدارة الموارد الطبيعية والمسائل المتعلقة بالمناخ. وأدت هذه العوامل، من بين أخرى، إلى زيادة أنماط التنقل، بما في ذلك حركة النزوح. ومع ذلك، في حين أنّ العديد من البلدان في المنطقة لا تزال متأثرة بالصراعات الداخلية، فإنّ البعض الآخر في صدد الانتقال إلى تحقيق السلام والتنمية. تعمل الدول في المنطقة من أجل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خطة عام 2030 والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، فضلاً عن الإجراءات العالمية والإقليمية الرئيسية.

ووفقاً لمبادئها الأساسيّة، تضمن المنظمة الدولية للهجرة الاستجابة لاحتياجات المجموعات المستهدفة المتنوّعة³ تتبنّى المنظمة نهجاً شاملاً في جميع برامجها من خلال العمل على تحقيق بيئة مستدامة⁴ وتأمين حصول المهاجرين على خدمات الصحة والحماية.⁵ كما تسعى إلى أن تكون برامج الاستجابة الخاصة بها شاملة لفئة الشباب وقائمة على النوع الاجتماعي. تتبع المنظمة الدولية للهجرة نهجاً متكاملًا من خلال دمج الهجرة في خطط التنمية وتعزيز آثارها الإيجابية على التنمية المستدامة.

1.2. وضع البرامج وتطوير السياسات

تضمّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر عدد من الشباب والأطفال من حيث التركيبة السكانية على مستوى العالم وأحد أعلى معدلات البطالة لدى الشباب. أدت الصراعات التي شهدتها المنطقة إلى تفاقم عدم المساواة، مما أثر بشكل خاص على فئة الشباب والأطفال. تدعم المنظمة الدولية للهجرة استراتيجية الأمم المتحدة للشباب وعمليّة تنفيذها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وتدعو إلى تعزيز الجهود المبذولة لضمان العمل اللائق للشباب من خلال التركيز على الحلول والتحالفات القائمة على الأدلة والقابلة للتطوير والمبتكرة، على النحو المذكور في الاستراتيجية نفسها. كما تساعد المنظمة الدولية للهجرة الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على الدعوة إلى وصول جميع الشباب إلى الخدمات الأساسيّة، وكذلك بناء القدرات من خلال التعليم والتدريب على بناء المهارات.

يؤثر النوع الاجتماعي على أسباب الهجرة والطرق التي يهاجر بها الأشخاص. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحدد الشبكات التي يلجؤون إليها، والفرص والموارد المتاحة لهم عند الوصول، وعلاقتهم ببلد المنشأ. تتأثر المخاطر وأوجه الضعف والاحتياجات أيضًا في جزء كبير منها بالنوع الاجتماعي، وغالبًا ما تختلف بشكل بارز بحسب المجموعات المختلفة. بالنظر إلى الاعتبارات الجنسانية للهجرة، فإنّ للعناصر التالية أهمية أساسيّة في عمل المنظمة الدولية للهجرة: (أ) الدعوة إلى المساواة في الحقوق بموجب القانون في التوظيف وعند التنقل؛ (ب) الحدّ من ممارسات الهجرة التمييزية؛ (ج) فهم كميّة تأثير النوع الاجتماعي على طرق الهجرة المعتمدة؛ (د) الاستجابة بحسب تأثير النوع الاجتماعي على إمكانيّة الوصول إلى الخدمات، والنمو الاقتصادي، والقدرات الفردية، والمخاطر وأوجه الضعف؛ (هـ) ضمان التنوع والشمول في المشاورات والمشاركة في الأنشطة؛ (و) معالجة كميّة تأثير الهجرة بحسب النوع الاجتماعي والعلاقات بين الجنسين. نظراً إلى انتشار حالات النزوح في المنطقة، تعمل المنظمة الدوليّة للهجرة على التخفيف من أوجه الهشاشة الإنسانيّة أثناء حركة النزوح.

³ كجزء من نهجها الشامل تجاه مختلف المجموعات وتماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، اعتمدت المنظمة الدولية للهجرة استراتيجيتها الخاصة بدوي الإعاقة والإدماج

⁴ تولى المنظمة الدوليّة للهجرة اهتماماً خاصاً للبيئة المستدامة في مكاتبها، وكذلك في برامجها، تماشياً مع السياسة البيئية العالميّة للمنظمة الدولية للهجرة، المرتبطة نفسها بالخطة الاستراتيجية لإدارة الاستدامة البيئية في منظومة الأمم المتحدة

⁵ تشدّد المنظمة الدولية للهجرة على تعميم الصحة بما في ذلك الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، والحماية في جميع أبحاثها وسياساتها وبرامجها من أجل معالجة وتخفيف المخاطر التي يواجهها المهاجرون والسكان النازحون والمجموعات المستضيفة على حدّ سواء

لن تتحقق أهداف التنمية المستدامة - والالتزام بـ "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" و"الوصول إلى الأكثر تخلفاً عن الركب دون إيلاء الاعتبار الواجب للمهاجرين، بما في ذلك أولئك الذين يعانون من أوجه ضعف شديدة، مثل السكان النازحين. كما تشير الأدلة من المنطقة، يمكن أن تكون الهجرة محركاً بارزاً للتنمية المستدامة بالنسبة إلى المهاجرين ومجتمعاتهم في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ولا سيّما السكان النازحين والمجتمعات المستضيفة، وأيضاً المتواجدين في المناطق الحضرية. إلا أنه، عندما لا تأخذ سياسات الهجرة أو غيرها من السياسات ذات الصلة بعين الاعتبار احتياجات المهاجرين والسكان النازحين، أو آثار الهجرة، فقد تتعرض هذه المجموعات للخطر، وترزح المجتمعات تحت الضغوطات، وتهدّد مكاسب التنمية. من أجل التخفيف من الآثار السلبية، وبشكل أساسي، زيادة الإمكانات الإنمائية للهجرة إلى أقصى حد ممكن، يجب تنسيق التدخلات المعنيّة بالتنمية والخاصة بالهجرة وتقييمها لزيادة الاستفادة من العلاقة القائمة بين الهجرة والتنمية. تدعم الاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020-2024 الحكومات في المنطقة في سبيل تحقيق ذلك، والاستفادة في نهاية المطاف من إمكانات الهجرة من خلال نهج حكومي كامل لتحقيق نتائج التنمية المستدامة للجميع. إنها لمساهمة مباشرة في عقد الفعل لتعجيل التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. وهي تقوم بذلك عن طريق تحقيق قدر أكبر من الاتساق والأثر الإنمائي ضمن أنشطة المنظمة الدولية للهجرة، وتسمح باتباع نهج مشترك في عملية تصميم المنظمة وتنفيذها لمداخلتها، كما هو مذكور في رؤيتها الاستراتيجية⁶ وتعكس المبادئ والنهج التي اعتمدها في استراتيجيتها القارية الأفريقية لزيادة إمكانات الهجرة وجعلها محركاً أساسياً للتنمية الشاملة والمستدامة.

2.2. الشراكات الاستراتيجية

تقيم المنظمة الدولية للهجرة شراكات مع عدد من الجهات المعنيّة لتعزيز استجابتها لاحتياجات المهاجرين ودعم أطر الهجرة المنظمة والأمنة والنظاميّة.

1.2.2. تطوير السياسات الرئيسية والشراكات مع الجهات الحكومية المعنيّة

تشارك المنظمة الدولية للهجرة بشكلٍ ناشط مع الجهات المهنية على المستوى الأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني لتعزيز الحوكمة الرشيدة للهجرة في المنطقة. إنّ المنظمة الدولية للهجرة شريكة مع الهيئات الإقليمية، على سبيل المثال لا الحصر، مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. أحرزت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدماً في مجالات السياسات المرتبطة بالهجرة، بما في ذلك الجنسية وانعدام الجنسية، وهجرة العمالة، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وحركة النزوح واللجوء، وإجراءات القبول وطلب الإقامة⁷. كذلك، نظراً للالتزام الملحوظ بالاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة ومشاركة الحكومات في خطة عام 2030، عملت المنظمة من خلال آليات التشاور النشطة بشأن الهجرة بين الدول⁸. على المستوى الوطني، تسعى المنظمة بشكل وثيق مع الدول الأعضاء إلى تحديد الأولويات الوطنية وخطط العمل القيادية لتطبيق الاتفاق العالمي للهجرة وتنفيذ الإجراءات والأهداف المرتبطة به. من خلال اعتماد نهج حكومي شامل، تعمل المنظمة الدولية للهجرة عن كثب مع الجهات المعنيّة على المستوى الوطني، بما في ذلك الوزارات والمجالس الوطنية والبرلمانات. علاوة على ذلك، وفي ضوء العلاقة البارزة بين عمليات التنمية الحضرية وأنماط الهجرة والنزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع السلطات المحلية للاستجابة لديناميكيات الهجرة ولضمان استفادة المجتمعات الحضرية من قدرات المهاجرين ومهاراتهم.

⁶ المنظمة الدولية للهجرة، الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة 2019-2023: تحديد وجهة المنظمة الدولية للهجرة (جنيف، 2019). متوفر على: <https://governingbodies.iom.int/system/files/en/council/110/C-110-INF-1%20-%20IOM%20Strategic%20Vision.pdf>.

⁷ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية للعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية (بيروت، الأمم المتحدة، 2020). متوفر على: www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/situation-report-international-migration-2019-english_0.pdf.

⁸ على سبيل المثال، عملية التشاور الإقليمية العربية حول الهجرة وإعلان بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجريمة الدولية (أيضاً بصفتها أمين عام فعلي) وكمنظمة مراقبة في الحوار 5 + 5 حول الهجرة في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط. تساهم المنظمة الدولية للهجرة أيضاً في دورها كجهة مراقبة في آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة التالية: حوار أبو ظبي، مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والقرن الأفريقي بشأن طرق الهجرة ("عملية الخرطوم")، عملية الرباط، منتدى عموم أفريقيا حول الهجرة، مبادرة القرن الأفريقي للاتحاد الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين (أيضاً بصفتها أمين عام مشارك)، وعملية كولومبو.

2.2.2. الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة

الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة

كجزء من منظومة الأمم المتحدة ووفقاً لنهج "توحيد الأداء"،⁹ تعزز المنظمة الدولية للهجرة تنسيقها وتعاونها مع شركاء الأمم المتحدة. تشارك المنظمة في المنتديات العالمية الخاصة بالنزوح الداخلي، وفريق رفيع المستوى معني بالنزوح لإيجاد حلول ملموسة (GP20) مثل المبادئ التوجيهية بشأن النزوح لمشاكل النزوح في المنطقة.¹⁰ تعمل المنظمة الدولية للهجرة كمنسق وكأمين عام لشبكة الأمم المتحدة العالمية للهجرة، التي تدعم تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. تلعب المنظمة الدولية للهجرة دور المنظم المشارك في المنطقة ضمن تحالف مختلط قائم على قضايا الهجرة أنشئ مؤخراً، وشبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة،¹¹ والتحالف بشأن الصلة بين التنمية والمساعدة الإنسانية. من خلال شراكاتها مع مختلف وكالات الأمم المتحدة الأخرى، تعزز المنظمة الروابط المتبادلة بين الهجرة والتنمية في المنطقة عبر تعميم الهجرة في السياسات والبرامج المحلية والوطنية.

تساهم المنظمة الدولية للهجرة في رصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. كما أقرّ في خطة عام 2030 والترويج له في النهج على نطاق المنظمة تجاه الهجرة والتنمية المستدامة،¹² يرتبط التنقل البشري ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة. بصفتها عضواً في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تأخذ المنظمة الدولية للهجرة على عاتقها عملية صياغة أنشطتها وولايتها بما يتماشى مع خطة عام 2030؛ وتقديم التقارير عن أنشطتها لدعم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحقيق الالتزامات في هذا الصدد؛ والمساهمة في المناقشات الإقليمية حول الهجرة والتنمية المستدامة. لذلك، تدعم الاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020-2024 مشاركة المنظمة النشطة في منظومة الأمم المتحدة في المنطقة وتعتمد على بناء شراكات أكثر متانة داخل المنظومة وخارجها. وبالتنسيق والتعاون الوثيقين مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، تدعم المنظمة الدولية للهجرة أيضاً الجهود المبذولة لتعزيز استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث استجابةً للمستويات المتزايدة من الأخطار المحتملة الناتجة عن تأثيرات تغيير المناخ في المنطقة، ما يؤدي إلى زيادة أهمية المرونة لدى المهاجرين وتأمين الحماية لهم، ولا سيما السكان النازحين، بما فيه من خلال أعمال حقهم في الصحة. ويتم تحقيق ذلك، من بين أمور أخرى، إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية العالية الجودة، ومنها الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، للسكان النازحين والمجموعات المتضررة. وأخيراً، تعدّ الشراكات مع سائر وكالات الأمم المتحدة أمر ضروري في سبيل التصدي بكفاءة للتحديات المرتبطة بالهجرة في سياق التدهور البيئي وتغيير المناخ في المنطقة. تضمن المبادرات والشراكات المذكورة أعلاه، وغيرها، دعم جهود حوكمة الهجرة من أجل تأمين حقوق المهاجرين والسكان النازحين.

3.2.2. شراكات مع الجهات المعنوية المختلفة

أسست المنظمة الدولية للهجرة شراكات متينة مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني ومجموعات المهاجرين. تشارك المنظمة على نطاق واسع مع القطاع الخاص في برامج التوظيف وحملات التوعية لدعم الحكومات، وكذلك مع رواد الأعمال المهاجرين والنازحين وضمن المجتمعات المستضيفة. تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الأوساط الأكاديمية وخبراء الهجرة لمساعدة الحكومات على تعزيز المعرفة والممارسات الجيدة في إدارة الهجرة. تتعاون مع المؤسسات الأكاديمية العالمية لإعداد أبحاث عالية الجودة تساهم في فهم احتياجات المهاجرين والسكان النازحين والمجموعات المستضيفة والحكومات. كجزء من حملات التوعية الخاصة بها، وجهود المناصرة والتواصل الاستراتيجية، تتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع وسائل الإعلام من أجل تغطية الهجرة القائمة على الأدلة وحقوق الإنسان، ومنع وصم المهاجرين ومكافحته، فضلاً عن تسليط الضوء على براءة المهاجرين في بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. تعمل المنظمة مع مجموعات المجتمع المدني، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي والمغرب، لتعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة.

⁹ يستند نهج توحيد الأداء إلى الركائز الخمس التالية: (أ) برنامج واحد، (ب) صندوق مالي واحد (إطار ميزانية مشترك)، (ج) قائد مسؤول واحد، (د) توحيد عملية التواصل، (هـ) توحيد عملية التنفيذ.

¹⁰ ستدعم المنظمة الدولية للهجرة عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي (وهي فرصة لا تتكرر لخرق التحديات التي تعيق التقدم في هذه القضية) والاعتراف بالأثر المؤسسي على النزوح الداخلي.

¹¹ المعروفة سابقاً بمجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، والتي شاركت المنظمة الدولية للهجرة في رئاستها.

¹² الرجاء النظر إلى الاستراتيجية المؤسسية للمنظمة الدولية للهجرة بشأن الهجرة والتنمية المستدامة (جنيف، 2019). متوفرة على: <https://publications.iom.int/books/iom-institutional-strategy-migration-and-sustainable-development>.

3.2. بناء قاعدة الأدلة

تستند برامج المنظمة الدولية للهجرة وسياساتها على الأدلة، فتعتمد على بيانات وأبحاث موثوقة على المستويين الإقليمي والوطني. تعمل المنظمة ضمن أربع مسارات عمل رئيسية تتعلق ببيانات الهجرة والبحوث، كالآتي:

أ) جمع البيانات الأولية وإجراء البحوث الميدانية؛

ب) حشد البيانات الثانوية وتحليلها (بحث غير ميداني)؛

ج) بناء القدرات الداخلية في مجال جمع البيانات، ولا سيّما قدرات الدول الأعضاء، ومكاتب الإحصاءات الوطنية والوزارات التنفيذية، في إعداد البيانات وكيفية استخدامها؛

د) تعزيز الحوار على المستوى الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي¹³ وتبادل الممارسات المبتكرة للتعامل مع بيانات الهجرة.

من خلال مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة في إدارة المعلومات وبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها، وتسعى إلى دعم الدول الأعضاء في جمع البيانات وتحليلها لحكومة الهجرة.

بفضل وجودها الواسع في الميدان وقدرتها التشغيلية في حالات الطوارئ بشكل خاص ومرحلة ما بعد النزاع، واستخدامها لمصفوفة تتبع النزوح وغيرها من الأبحاث الأولية، تقوم المنظمة الدولية للهجرة بشكل منتظم بجمع ونشر البيانات والمعلومات حول النزوح الداخلي واتجاهات الهجرة ومساراتها. تدرك المنظمة الحاجة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى نتائج بحوث من أجل تشكيل قاعدة أدلة لصنع سياسات مستنيرة وهي تسعى جاهدة لتعزيز هذا الرابط من خلال إعداد البحوث والمقالات التحليلية. وفي هذا الصدد، تقدّم المنظمة الدعم الفني للحكومات بغية تحسين إحصاءاتها الوطنية / الرسمية، بما يتماشى مع استراتيجياتها الخاصة ببيانات الهجرة الوطنية.¹⁴ وتحوّل مصفوفة تتبع النزوح إلى أداة لرصد الانتقال والتعافي خاصة فيما يتعلق بتحقيق استدامة الحلّ الدائمة. وقد عززت المنظمة تعاونها في مجال حشد البيانات مع المرصد الوطني والإقليمية.¹⁵ يجري تحسين نشر المعلومات والممارسات الجيدة عبر المنصات الإلكترونية واستراتيجيات مبتكرة لإدارة المعرفة والتواصل.

على سبيل المثال، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استضافت المنظمة الدولية للهجرة المنتدى الدولي الثاني لإحصاءات الهجرة في مصر في الفترة الممتدة من 19 إلى 21 يناير 2020.

يتماشى عمل المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما في أفريقيا، مع المعهد الأفريقي للإحصاء التابع للاتحاد الأفريقي واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، من خلال عمل مجموعاته الفنية المتخصصة حول الهجرة والتجمعات السكانية منذ بداية الأزمات وحتى انتهاء تلك التي طال أمدها.

يضمّ شركاء المنظمة الدولية للهجرة المرصد الأفريقي للهجرة في المغرب والمرصد الوطني للهجرة في تونس. بالإضافة إلى ذلك، ومن بين الذي تم إنشاؤه مؤخراً وهو تابع للاتحاد الأفريقي (STATAFRIC) شركات أخرى في مجال البحوث، بدأت تعاونها مع المعهد الأفريقي للإحصاء ومقره في تونس، واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا. (SHaSA)

3.

توقّعات الهجرة في المنطقة



3. توقّعات الهجرة في المنطقة

تعتبر الهجرة والنزوح معالم بارزة في المناطق دون الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شمال أفريقيا والشرق الأوسط / المشرق ودول التعاون الخليجي واليمن¹⁶ وتتضمّن أنماط الهجرة الرئيسية¹⁷ في المنطقة هجرة اليد العاملة والهجرة المختلطة¹⁸ والنزوح. نتيجة للصراعات المتعدّدة والتغيرات الحاصلة على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في العديد من البلدان في المنطقة، أصبحت أنماط الهجرة متنوعة. علاوة على ذلك، إنّ معدل النمو السكاني والبطالة لدى الشباب في المنطقة هو الأكثر ارتفاعاً على مستوى العالم¹⁹ وممّا يضاعف من حدّة هذه العوامل هي الآثار السلبية لتغيّر المناخ والتدهور البيئي، والتي تسهم أيضاً في حركة تنقّل السكان في المنطقة، مع زيادة مشكلة نقص المياه²⁰ تستضيف المنطقة عمّا يزيد عن ربع جميع النازحين بسبب النزاع والعنف في الجمهورية العربية السورية واليمن والعراق²¹ بالإضافة إلى أعداد كبيرة من العمّال الوافدين الذين يساهمون في نموّ اقتصاد المناطق الأخرى. ووفقاً لإحصاءات المنظمة الدولية للهجرة، عاد حوالي 3,416 مهاجراً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2018 - ما يشكّل انخفاضاً بنسبة 37 بالمائة مقارنة بالعدد الإجمالي للعائدين عام 2017. أمّا عدد المستفيدين من العودة الطوعية المدعومة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (8,138، أو 13 بالمائة من إجمالي عدد الحالات) فانخفض بنسبة 20 بالمائة مقارنة بالعام 2017.²²

1.3 منطقة شمال أفريقيا

عرفت بلدان شمال أفريقيا²³ اتجاهات متزايدة في حركة التنقّل في السنوات الأخيرة. وشكّلت المنطقة دون الإقليمية وجهة ومنشأ وعبور ومكان استضافة لملايين النازحين. شملت أنماط الهجرة في شمال أفريقيا تدفقات المهاجرين في الداخل والخارج، بالإضافة إلى أولئك العابرين الآتين من المناطق الفرعية مثل غرب أفريقيا. تواجه بلدان منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية تحديات تتعلق بالحماية المرتبطة بالتحركات غير النظامية. لا يزال عدد كبير من المهاجرين مفقوداً في البحر الأبيض المتوسط، حيث قُدّر بـ 1,885 شخصاً بحلول نهاية عام 2019.²⁴ كان للنزاع في ليبيا تأثير كبير على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في شمال أفريقيا والمنطقة ككل، وقد زاد من عدد النازحين²⁵ وساهمت الفيضانات والجفاف في المنطقة دون الإقليمية في تفاقم الظروف الأساسية الكامنة وراء أوجه الضعف، ممّا يجبر الناس على النزوح.²⁶

16 الاسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019 (الرجاء النظر إلى الحاشية رقم 7).
المرجع نفسه.

17 تشير الهجرة المختلطة إلى " التحركات المختلطة (التي تسمى أحياناً الهجرة المختلطة) إلى الحالات التي يسافر فيها عدد من الأشخاص معاً، عادة بطريقة غير نظامية، باستخدام نفس الطرق ووسائل النقل، ولكن لأسباب مختلفة. لدى الأشخاص الذين يسافرون كجزء من التحركات المختلطة احتياجات وسمات مختلفة وقد يشملون طالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية وضحايا الاتجار بالأطفال غير المصنوبين أو المنفصلين عن ذويهم والمهاجرين في وضع غير نظامي ". (مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة عمل من 10 نقاط حول الهجرة المختلطة، 2016، جنيف)، متوقّر على www.refworld.org/docid/59e99eb94.html.

18 البنك الدولي، موجز "FCS lists from FY06 to FY20", in: "Classification of fragile and conflict-affected situations" (العاصمة واشنطن، 2017). متوقّر على www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/brief/harmonized-list-of-fragile-situations.

20 المنظمة الدولية للهجرة، "الهجرة وتحديات المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ورقة موقف إقليمية (جنيف، 2019). متوقّرة على <https://environmentalmigration.iom.int/sites/default/files/IOM%20MENA%20Regional%20Position%20Paper%20Migration%20and%20Water%20February%202019.pdf>.

21 مركز رصد النزوح الداخلي، التقرير العالمي حول النزوح الداخلي 2020 (جنيف، 2020). متوقّر على www.internal-displacement.org/global-report/grd2020.

22 المنظمة الدولية للهجرة، النقاط الرئيسية في برنامج العودة والإدماج 2018 (جنيف، 2019). متوقّر على https://publications.iom.int/system/files/pdf/avr_2018_kh.pdf.

23 تعمل المنظمة الدولية للهجرة في الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس والسودان.

24 المنظمة الدولية للهجرة، موقع مشروع مفقود. متوقّر على <https://missingmigrants.iom.int> (14 فبراير 2020).

25 المنظمة الدولية للهجرة، "الهجرة والمهاجرون: الأبعاد والتطورات الإقليمية"، في تقرير الهجرة في العالم 2020 (جنيف، 2020). متوقّر على https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2020_en_ch_3_1.pdf.

26 جوليان تانجرمان وهند عيساوي بناني، تقييم البيانات: الهجرة والبيئة وتغيّر المناخ في المغرب (جنيف، المنظمة الدولية للهجرة، 2016)، متوقّر على <https://environmentalmigration.iom.int/assessing-evidence-migration-environment-and-climate-change-morocco>؛

عبدالله بنونج وسونيا قصير، الهجرة والبيئة في تونس: العلاقات المعقدة والتحديات من أجل التنمية (جنيف، المنظمة الدولية للهجرة، 2017)، متوقّر على <https://environmentalmigration.iom.int/country-profiles> (بالفرنسية).

تكشف الأرقام الصادرة عن مصفوفة تتبع النزوح في مارس 2020 عن 355,672 نازحًا في ليبيا و2,098,740 في السودان.²⁷ بالإضافة إلى ذلك، تقدر بيانات مصفوفة تتبع النزوح عدد العائدين إلى ليبيا بـ 447,707 وإلى السودان بـ 553,501 بحلول نهاية عام 2019.²⁸ في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية، مثل السودان، يدفع الارتفاع في عدد العائدين إلى بعض المناطق، إلى جنب استمرار النزوح في مناطق أخرى، إلى حاجة لعمليّة انتقال سلسلة ولدعم التعافي، مع كفاءة الحلول الدائمة المستدامة وأنشطة الاستقرار.

2.3. منطقة الشرق الأوسط

يؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي²⁹ على حركة التنقل، بما في ذلك النزوح في دول الشرق الأوسط،³⁰ حيث نزحت أكبر مجموعة من السكان هرباً من النزاع في سوريا – إضافة إلى أكثر من 6.6 مليون لاجئ، وأكثر من 6.1 مليون نازح حوالي 140,000 طالب لجوء عام 2019.³¹ يعاني النازحون في أنحاء عدّة من المنطقة دون الإقليمية للوصول إلى الدعم المنقذ للحياة، وكذلك لإنجاز أو تحقيق الحلول الدائمة المستدامة. وعلى سبيل المثال، يزداد عدد العائدين إلى العراق (لا سيّما بين الأشخاص النازحين) الذين يواجهون تحديات ناتجة عن نقص البنى التحتية، والمرتبطة بالحصول على الرعاية الصحية وفرص العمل، فضلاً عن القضايا الأخرى المتعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية.³² إلى جانب ذلك، مع امتداد الأزمة السورية، يواجه اللاجئون السوريون ومجتمعات المهاجرين، عدم القدرة على الوصول إلى أسواق العمل إضافة إلى ظروف عمل صعبة في البلدان المستضيفة. يؤدي الافتقار إلى الحماية والفرص إلى خلق معوقات كبيرة تمنع البلدان المعنّية من التقدم في تحقيق خطة عام 2030.

3.3. دول التعاون الخليجي واليمن

تستقطب دول التعاون الخليجي³³ عددًا كبيرًا من العمّال الوافدين. أدت زيادة هجرة اليد العاملة إلى هذه الدول إلى تغيير ديموغرافي ملحوظ ووجود بارز للنساء الوافدات. تبدأ ممرات الهجرة الرئيسية المتّجهة إلى دول التعاون الخليجي من جنوب شرق آسيا وشمال وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي، عبوراً بخليج عدن. تخضع سياسات الهجرة في دول التعاون الخليجي إلى نظام الكفالة.³⁴ ومع ذلك، فقد نفذت العديد من دول الخليج إصلاحات في نظام الكفالة وأطر الهجرة التي تعمل بها، في السنوات الأخيرة. وتضمنت هذه الجهود اتخاذ خطوات رئيسية للحدّ ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص؛ لعب دور رائد في وضع أنظمة تصاريح عمل بالكفالة الشخصية؛ وتعزيز ممارسات التوظيف الأخلاقية لحماية العمال من سوء المعاملة والاستغلال، وكذلك ضمان ممرات آمنة ونظامية.

ومع ذلك، فإنّ سياسات توظيف المواطنين التي تطبّقها دول التعاون الخليجي، والتي من المتوقع أن تحد من إمكانية الوصول إلى أسواق العمل فيها، أمرٌ يثير قلق العمال الوافدين. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال تظهر تحديات أمام حماية المهاجرين المقيمين بشكل غير قانوني بشكل مستمر. وسيكون لهذه السياسات تأثير هائل على التحويلات المالية والتنمية في بلدان المنشأ. كما سيضرب النقص في التحويلات باقتصادات بلدان المنشأ ويزيد من أوجه ضعف الأسر التي تركت خلف الركب. وتبقى التحديات أمام حماية المهاجرين المقيمين بشكل غير قانوني مستمرة في ظل الميخنة الناتجة عن كوفيد-19.

²⁷ المنظمة الدولية للهجرة، التحديث الإقليمي الشهري الصادر عن مصفوفة تتبع النزوح – في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مارس (جنيف)، 2020. متوقّف على

<https://dtm.iom.int/reports/middle-east-and-north-africa-%E2%80%9494-monthly-regional-update-march-2020>

²⁸ المبرج نفسه.

²⁹ تأثرت المنطقة دون الإقليمية بالصراعات القائمة في العراق والجمهورية العربية السورية، فضلاً عن الاضطرابات السياسية في لبنان. كما أنّه من المؤكّد أن الانفجار المدعّم في بيروت في 4 آب / أغسطس 2020 سيؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً في جميع أنحاء لبنان.

³⁰ للمنظمة الدولية للهجرة مكاتب في العراق والأردن ولبنان.

³¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، موجز لتقرير الاتجاهات العالمية: النزوح القسري عام 2018 (جنيف، 2019). مقتبس عن: المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة العالمية 2020 (جنيف، 2020)، ص. 84. متوقّف على

www.iom.int/wmr

³² تشارك المنظمة الدولية للهجرة في جهود المناصرة لإدماج النازحين وعائلاتهم.

³³ للمنظمة الدولية للهجرة مكاتب قطرية في البحرين والكويت وقطر كما تتواجد في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

³⁴ يفرض نظام الكفالة على جميع العمال الوافدين أن يكون لديهم كفيل داخل البلد المتوّهين إليه، عادة ما يكون صاحب العمل، وهو مسؤول عن الحصول على تأشيرة دخول لهم لضمان وضعهم القانوني. وهذا النظام معمول به في معظم دول التعاون الخليجي، وكذلك لبنان والأردن.

تستمر الأوضاع في اليمن في التدهور. قُدِّر العدد الإجمالي للوفيات منذ بداية الأزمة الإنسانية في البلاد بنحو 233 ألف شخص، منهم حوالي 131,000 لأسباب غير مباشرة كنقص الغذاء والعوائق التي تحول دون الحصول على الرعاية الصحية والبنية التحتية³⁵ الجيدة. عام 2019، قُدِّر عدد النازحين في اليمن بـ 3,647,250³⁶ في حين وصل عدد العائدين إلى نحو 1,280,562.³⁷ لا يزال النازحون في اليمن يعانون من ظروف صعبة. بالإضافة إلى ذلك، يواجه اليمنيون والمهاجرون سوء التغذية ويفتقرون إلى الخدمات الصحية الأساسية. مع تفشي وباء كوفيد-19، تتفاقم المخاطر الصحية بالنسبة إلى جميع الأشخاص في اليمن. على الرغم من الصراع القائم في البلاد، يبقى خليج عدن طريق عبور رئيسي من منطقة القرن الأفريقي، عبر البحر الأحمر ووصولاً إلى دول التعاون الخليجي عام 2019، حيث وصل أكثر من 138,000 شخص إلى اليمن – يعتزم الغالبية بينهم تكمل الرحلة إلى دول التعاون الخليجي.³⁸ ومع ذلك، نظرًا إلى القيود الناتجة عن كوفيد-19- المفروضة عند حدود كل من اليمن وجيبوتي والصومال، انخفض عدد العمال الوافدين إلى اليمن بنحو 94 بالمائة في يوليو 2020 مقارنة بشهر يوليو 2019.³⁹

4.3. التوقّعات الإقليمية ومجالات التدخّل الرئيسيّة

في ضوء أنماط الهجرة وظروف المهاجرين والسكان النازحين والعائدين والمجتمعات المستضيفة في المناطق دون الإقليمية الثلاث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب اتباع نهج شامل لمعالجة المحددات الرئيسية لحركة التنقل. من المرجح أن تؤدي النزاعات الطويلة الأمد وغياب الاستقرار وعدم المساواة إلى تحفيز المزيد من السكان على التنقل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإليها وفي داخلها بينما تزداد أوجه الضعف لدى مجموعات معينة. ونظرًا لموجهة البلدان تحديات اقتصادية ومحاولتهم التخفيف من حدة النزاعات الطويلة الأمد أو التعافي منها، تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى تعزيز استجابتها بالتنسيق مع دول المنشأ والاستقبال على حد سواء.

مع تفشي وباء كوفيد-19- على مستوى العالم،⁴⁰ يُرَجَّح أن تزداد المخاطر والاحتياجات لدى المهاجرين والسكان النازحين والمجتمعات المستضيفة. تأثرت جميع البلدان في المنطقة بفيروس كوفيد-19- لدى إعداد هذه الاستراتيجية الإقليمية.⁴¹ ولا يزال يشكل الحصول على المساعدة المنقذة للحياة بالنسبة إلى السكان النازحين والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في ظروف إنسانية صعبة مصدر قلق بالغ. بالإضافة إلى ذلك، تنعكس آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة على العائدين الذين غادروا إلى بلدان المنشأ، وكذلك على المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، والوافدين العاملين في القطاع غير الرسمي، فضلًا عن السكان النازحين والفئات الهشة الأخرى.⁴²

يشغل العمال الوافدون وظائف ضرورية لتعزيز التعافي الاقتصادي من تداعيات الوباء في البلدان المستضيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – وهي وظائف غالبًا ما تكون محفوفة بالمخاطر وذات مهارات منخفضة. ومع ذلك، في العديد من الحالات، يعرّض عدم وجود أطر لتنظيم أسواق العمل، ولا سيما ضمن القطاع غير الرسمي العمال الوافدين للمخاطر، بما في ذلك المرتبطة بالحماية والصحة. كما يزيد كوفيد-19- من خطر فقدان العمال الوافدين لوظائفهم والعودة في أسرع وقت ممكن إلى بلدانهم المنشأ، الأمر الذي لن ينعكس على بلدان المقصد فحسب ولكن أيضاً على بلدان المنشأ، إذ تتقل كاهل أسواق العمل المحلية.

³⁵ جوناثان دي موير، وديفيد بول، وتابلور حنا، وبريندان آر مايس، وميكي رافا، تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن (صنعاء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019). متوفر على www.undp.org/content/dam/yemen/General/Docs/ImpactOfWarOnDevelopmentInYemen.pdf

³⁶ المنظمة الدولية للهجرة، التقرير الإقليمي الشهري الصادر عن مصفوفة تتبع النزوح – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبراير (جنيف، 2020). متوفر على <https://dtm.iom.int/reports/middle-east-and-north-africa-%E2%80%9494-monthly-regional-update-february-2020>

³⁷ المرجع نفسه

³⁸ المنظمة الدولية للهجرة، التقرير الإقليمي الشهري الصادر عن مصفوفة تتبع النزوح – شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، فبراير (جنيف، 2019). متوفر على <https://dtm.iom.int/reports/east-and-horn-africa—monthly-regional-update-february-2019>

³⁹ المنظمة الدولية للهجرة، أداة مراقبة تدفق الهجرة، يوليو 2019، متوفر على <https://migration.iom.int/reports/yemen—flow-monitoring-points-migrant-arrivals-and-yemeni-returns-saudi-arabia-july-2019>

المنظمة الدولية للهجرة، أداة مراقبة تدفق الهجرة، يوليو 2020، متوفر على <https://migration.iom.int/reports/yemen—flow-monitoring-points-migrant-arrivals-and-yemeni-returns-july-2020>.

⁴⁰ يرجى الاطلاع على الملحق الخاص بالاستجابة الإقليمية لفيروس كوفيد-19.

⁴¹ اعتباراً من 5 أغسطس 2020، تم التأكيد على 959,935 إصابة بـ كوفيد-19- والإبلاغ عن 17,683 حالة وفاة في المنطقة (المنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة خاص بالاستجابة إلى كوفيد-19- في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 9، 23 يوليو - 6 أغسطس (جنيف، 2020). متوفر على www.iom.int/sitreps/iom-mena-region-covid-19-response-situation-report-9-23-july-06-august-2020

⁴² بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة في أغسطس 2020، إرشادات لأصحاب العمل بشأن تدابير حماية العمال الوافدين أثناء جائحة كوفيد-19.

ووفقاً لمصفوفة تتبّع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة وتحليل الأوضاع عند نقاط الدخول، تواصل جائحة كوفيد-19 التأثير بشكل كبير على الحركة الإقليمية من خلال عمليات حظر للسفر والقيود المفروضة على التنقل.⁴³

في حين أنه لم يتم حتى الآن تحديد الأثر الكامل للوباء وعواقبه على حركة التنقل، فمن الواضح أنه قد أثر بالفعل بصورة بارزة على المهاجرين والسكان النازحين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،⁴⁴ كما يتبيّن في التالي:

أ) العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية على المهاجرين والسكان النازحين والعائدين في المنطقة؛

ب) الافتقار إلى إمكانيّة الوصول إلى سبل العيش بسبب فقدان الوظائف السابقة، أو عدم الحصول على وظائف جديدة وسط إجراءات الإغلاق الكامل؛

ج) زيادة حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بسبب نقص سبل كسب العيش وعدم القدرة على التنقل؛

د) ارتفاع نسبة الهجرة غير النظامية التي تيسرها شبكات تهريب المهاجرين نتيجة قيود السفر المفروضة للحدّ من كوفيد-19 وإغلاق الحدود؛

هـ) تصاعد التوترات بين المجتمعات الرعويّة وسكان الحضر بسبب القيود المفروضة على حركة التنقل والموارد المحدودة المتاحة؛

و) وصم المهاجرين والسكان النازحين؛

ز) صعوبة وصول الجهات الفاعلة الإنسانية التي تعمل على تقديم المساعدة المنقذة للحياة لأكثر السكان هشاشةً في البلدان المتضرّرة من النزاعات؛

ح) عدم توقّر سبل كسب العيش وعدم إمكانيّة العودة إلى بلد المنشأ بسبب قيود السفر.

وفقاً لمصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، اعتباراً من 5 أغسطس 2020، تم إغلاق حوالي 40 بالمائة من المطارات الدولية الخاصة للمراقبة بشكل كامل، بينما يعمل 27 بالمائة منها جزئياً، وأعيد فتح 27 بالمائة من نقاط الدخول تماماً أمام حركة المسافرين. (المنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة استجابة كوفيد-19- في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رقم 9، 23 يوليو - 6 أغسطس 2020).

المنظمة الدولية للهجرة، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير حالة استجابة كوفيد-19- رقم 4، 14-28 مايو (جنيف، 2020). متوقّر على www.iom.int/sitreps/iom-mena-region-covid-19-response-situation-report-4-14-28-may-2020

وفقاً لخطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة لكوفيد-19، تلتزم المنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العمل في المجالات التالية:

(أ) **التنسيق والشراكات.** الاستجابة لاحتياجات المهاجرين والنازحين بالتنسيق الوثيق مع الحكومات الوطنية.

(ب) **تتبع التأثيرات على حركة التنقل.** توفير فهم شامل لتأثيرات وباء كوفيد-19- على حركة التنقل.

(ج) **الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع.** ضمان ذكر حركة التنقل في الرسائل حول الصحة العامة، وإمكانية حصول المهاجرين والسكان النازحين على المعلومات الصحيحة بشكل منتظم والمرتبطة بسياق محدد.

(د) **ترصد المرض.** دعم الحكومات في تعزيز عملية رصد الأمراض.

(هـ) **نقاط الدخول.** دعم الحكومات عند نقاط الدخول الرئيسية، بما في ذلك نقاط الدخول الدولية والمعابر الحدودية البرية والموانئ البحرية.

(و) **نظام مختبرات الصحة العامة الوطنية.** دعم وتحسين القدرات الوطنية للكشف عن كوفيد-19. (ز) **الوقاية من العدوى والحد منها.** تعزيز توفير مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في مرافق الرعاية الصحية والمخيمات وعند نقاط الدخول وفي أماكن النزوح.

(ح) **إدارة المشتريات واللوجستيات وسلاسل الإمداد.** العمل مع الجهات المعنية لدعم جهود إدارة سلسلة الإمداد من خلال شراء وتخزين وتوزيع المواد الحيوية.

(ط) **تنسيق شؤون المخيمات وإدارتها.** دعم السلطات الوطنية والمحلية في وضع خطط للطوارئ والاستجابة من أجل ضمان استمرار توفير الخدمات في مواقع النزوح الحالية المعرضة للخطر، وكذلك التأهب للتعامل مع أي زيادة مرتقبة في أعداد النازحين.

(ي) **إدارة الحالات واستمرار تقديم الخدمات.** توفير الدعم الفني والتشغيلي للحكومات، فضلاً عن الرعاية الصحية الأولية المنقذة للحياة.

(ك) **الحماية.** تعزيز القدرات الوطنية لضمان الحماية لجميع المهاجرين والسكان النازحين والمجتمعات المحلية وحصولهم على الخدمات.

(ل) **الاستجابة للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية.** تقييم آثار الخلل الذي تحدثه الأزمة المستمرة في الرفاه المالي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي لدى المهاجرين والسكان النازحين والمجتمعات المستضيفة، بالإضافة إلى تسهيل وضع السياسات والآليات الهادفة إلى تحسين خدمات التحويلات المالية للمهاجرين.

4.

الأولويات الاستراتيجية الإقليمية

4. الأولويات الاستراتيجية الإقليمية

تتسم حركة التنقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتنوع، وتتطلب إدارة بيانات وسياسات وبرامج شاملة لتلبية احتياجات المهاجرين والسكان النازحين، ودعم الحكومات والمجتمعات في تعزيز الإنصاف الاجتماعي.

في فترة 2020-2024، ستشارك المنظمة الدولية للهجرة في وضع السياسات والبرامج القائمة على الأدلة، مع التشديد على الركائز الرئيسية الثلاث وهي **المرونة وحركة التنقل والحكومة**، وإدراج أولويات إقليمية محددة ضمن كل ركيزة منها.⁴⁵

1.4. المرونة

نظراً إلى احتياجات المهاجرين والسكان النازحين والمجتمعات المستضيفة في المنطقة، وإدراكاً منها للروابط بين الهجرة والتنمية، تعتمد المنظمة الدولية للهجرة نهجاً شاملاً لتغطية جميع مراحل الهجرة. تعّد المبادئ القائمة على الحقوق والمراعية للنوع الاجتماعي وفئة الشباب ضرورية لتمكين السكان المتضررين من تولي تحقيق المرونة وإيجاد الحلول المستدامة. علاوة على ذلك، تتبنى المنظمة لضمان حق GP20 الدولية للهجرة نهجاً شاملاً إنسانياً يركّز على الحماية، حيث تواصل دعم مبادئ حصول النازحين دون تمييز، على الحقوق والحريات نفسها بموجب القانون الداخلي والمحلي كسائر السكان في بلدهم أثناء كافة مراحل النزوح.

ضمان أن يتمتع المهاجرون والسكان النازحون والمجتمعات المستضيفة والحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالقدرات اللازمة للتأهب والاستجابة والتخفيف من وطأة المخاطر المتعددة التي قد تنشأ في شتى مراحل الهجرة.

تندرج الأولويات الإقليمية التالية ضمن ركيزة المرونة أو القدرة على الصمود:

(أ) تقديم المساعدة الإنسانية والاستجابة للتعافي من الأحداث الكبرى والمتعلقة بحركة التنقل وانتهاكات حقوق الإنسان، والأزمات، وأخطار الكوارث والكوارث الطبيعية البيئية الظهور جراء تغير المناخ.

(ب) تعزيز قدرات المجتمعات المحلية والحكومات وتأهبها من أجل ضمان المساواة في حصول كافة الأشخاص والمجتمعات المتضررة من الأحداث الكبرى والمرتبطة بحركة التنقل على الحماية والخدمات الأخرى والفرص.

(ج) تقييم دوافع الهجرة والتحفيز لحلول مستدامة لمسألة النزوح ضمن نهج مشاركة يتماشى مع مبادئ G20

(د) الحدّ على اعتماد الحلول الوقائية التدريجية لديناميات الهجرة المعقدة في سياق الأزمات والظروف الهشة، تماشياً مع الاتفاق العالمي للهجرة و"جدول أعمال الوقاية" الخاص بالأميين العام للأمم المتحدة.

⁴⁵ تستجيب هذه الأولويات الاستراتيجية للركائز الموضحة في رؤية المنظمة الدولية للهجرة الاستراتيجية. يستعرض إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة وأهدافه الأربعة (الاستجابة الإنسانية والمرونة/القدرة على الصمود (الهدفان 1 و2)، وحركة التنقل (الهدف 3)، والحكومة (الهدف 4) المجالات التي تم تسليط الضوء عليها في الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة. ستتم معالجة الأولويات الاستراتيجية في الاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لفترة 2020-2024 من خلال نهج منسقة شاملة لعدة مواضيع بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف الإقليمية على نطاق أوسع.

واعتباراً أنّ القوى الدافعة للهجرة في المنطقة تشمل النزاعات التي طال أمدها، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية ولا سيّما التحوّل الاقتصادي والاتجاهات الديموغرافية وتغير المناخ، تعزز المنظمة الدولية للهجرة نهجاً شاملاً لموضوعات وقطاعات متعدّدة لتلبية احتياجات المجتمعات والمهاجرين والسكان النازحين. بالإضافة إلى دورها المتين في تعزيز التأهب والمرونة في حالات الأزمات، تسعى المنظمة إلى تعزيز الروابط بين الاستجابة للطوارئ والتنمية طويلة الأجل من خلال وضع برامج الانتقال والانتعاش الفعّالة. كما أنّها تشارك مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في تقييم دوافع الهجرة واطمئنان إدراج المهاجرين والسكان النازحين ومجتمعات المهاجرين في الخارج بالشكل المناسب وعدم التخلّف عن ذكرهم ضمن خطط تنمية كلّ بلد، حسبما ورد في أهداف الاتفاق العالمي للهجرة. يضمن تمكين المجتمعات والمهاجرين والنازحين مشاركتهم ومساهماتهم في تحقيق خطة 2030 وساعد على تجاوز العقبات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. كما أنّ تمكين الفئات الهشّة هدفٌ رئيسي لخطة 2063.

2.4. حركة التنقّل

استجابة منها لأنماط الهجرة المتنوعة والمتشابكة في المنطقة، تعمل المنظمة الدولية للهجرة على تعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وتسعى إلى خلق توازن بين تأمين الآليات الفعّالة لمعالجة مسألة النزوح وحركة التنقل غير الآمن وتعزيز بدائل عنه نظامية وأمنة، مع الإقرار في الوقت نفسه بأنّ عمليّة التنقل قد تكون أمرٌ ضروري واستراتيجي منقّذ للحياة في أوقات الأزمات. تشجّع المنظمة الدولية للهجرة العودة الطوعية والأمنة والمنظمة وإعادة الإدماج المستدام، فضلاً عن اعتماد الحلول الدائمة المستدامة للسكان النازحين. كما تواصل المنظمة دعم إعادة التوطين الآمنة والكريمة للاجئين وحماية المهاجرين من خلال إدارة الحالات وتحديد حلول طويلة الأجل لكل فرد وتأمين التقييم الصحي والمساعدة على العودة الطوعية؛ وإدارة حركة التنقّل، واعتماد التدابير اللازمة ما قبل المغادرة وما بعد الوصول، فضلاً عن تعزيز الحلول الدائمة للسكان النازحين. تعطي المنظمة الدولية للهجرة الأولوية للاستفادة من المهارات والمساهمات الاجتماعية والاقتصادية الخاصّة بالمهاجرين والسكان النازحين لصالح محصّلات التنمية المستدامة على نطاق واسع في كلّ من البلدان المقصد والمنشأ على حدّ سواء.

تعزيز مسارات التنقل الحالية وخلق مسارات أخرى فعّالة، آمنة وقائمة على الحقوق

تندرج الأولويات الإقليمية التالية ضمن ركيزة حركة التنقّل:

(أ) تزويد الحكومات بخبرة قائمة على الأدلة في مجال الحلول القانونية والسياساتية والتقنية لتعزيز سياسات التنقل الفعّالة والمتوازنة والنظامية ومستندة على الأدلة للجميع، بما في ذلك أكثر المهاجرين والنازحين هشاشة. تطال هذه الجهود مختلف مراحل الهجرة المتأبّية عن النزاعات والكوارث و / أو تغير المناخ.

(ب) دعم الحكومات والسكان المتضررين من خلال تعزيز حرية تنقّل آمنة وكريمة، كما يقتضي برنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج، وعمليات الإجلاء، وإعادة توطين المهاجرين، وضمن إطار الحلول الدائمة للسكان النازحين.

(ج) تعزيز مسارات التنقل النظامية والأمنة لتمكين المهاجرين والسكان النازحين من المساهمة الكاملة في عمليات التنمية المستدامة في المنطقة، سواء داخل البلد المنشأ أو في الخارج.

(د) مساعدة الحكومات على مراجعة وتنفيذ تدابير لتسوية الأوضاع التي تمكّن الرعايا الأجانب في وضع غير نظامي أو بدون وثائق إقامة من البقاء بصفة قانونية في بلد معين.

بناء على مبادراتها المختلفة بشأن حشد بيانات الهجرة، تعمل المنظمة الدولية للهجرة على معالجة الثغرات الرئيسية في البيانات حول الهجرة (لا سيما فيما يتعلق بالمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل والمهاجرين في المناطق الحضرية والسكان النازحين والعائدين). ومن أجل الترويج لبداية الهجرة غير النظامية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الحكومات والجهات المعنية الأخرى لتعزيز أطر الحماية أثناء التنقل والعودة الآمنة عند بداية الأزمات، ولإيجاد حلول دائمة للسكان النازحين وتوفير العودة الآمنة للمهاجرين، كل ذلك تماشياً مع أهداف الاتفاق العالمي للهجرة. بفضل عملها، تقوم المنظمة ببناء قدرات الحكومات على الممارسات المبتكرة والقائمة على الأدلة لتحسين عملية تنسيق وضع السياسات العابرة للحدود والإقليمية والأقاليمية. وفضلاً لشراكاتها مع القطاع الخاص في المنطقة، تتمتع المنظمة الدولية للهجرة بمكانة جيدة لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا لدعم العمال الوافدين وإنهاء حالات النزوح التي طال أمدها للسكان النازحين والمجتمعات المستضيفة. تدعم المنظمة تحويل الاقتصادات في كل من بلدان المنشأ والاستقبال، وبالتالي الحد من عدم المساواة وتعزيز العمل اللائق. ويتوافق نهجها المعتمد في إطار حركة التنقل مع الأهداف الرئيسية المحددة في الاتفاق العالمي للهجرة. تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الحد من أوجه انعدام المساواة وضمان حصول المهاجرين على الخدمات الصحية في كافة مراحل الهجرة، ولا سيما من خلال دمجهم وشملهم في النظم الصحية الوطنية، والذي أصبح أمراً ضرورياً، خاصة في ضوء جائحة كوفيد-19.

3.4. الحوكمة

مراعياً لالتزام الدول الأعضاء الواضح في المنطقة تجاه الاتفاق العالمي للهجرة والجهود المبذولة لتحقيق خطة عام 2030، تشارك المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق واسع مع هؤلاء الدول في حلقات حوار حول السياسات المستندة على أدلة. توفر المنظمة الخبرة الضرورية للدول الأعضاء في اعتماد سياسات وتشريعات متسقة قائمة على الحقوق، بما يتماشى مع المعايير الدولية والالتزامات الإقليمية والأولويات الوطنية. علماً أنّ ضمان الحوكمة المتناسكة للهجرة والتنمية المستدامة قد يساهم في التخفيف من المخاطر وإعطاء فرصة أخرى للهجرة لتكون بمثابة عامل تسريع تحقيق التنمية المستدامة.

من خلال قاعدة بيانات المحسنة، توجيه العمليات الإقليمية والإقليمية والوطنية والمحلية القائمة على الأدلة نحو تعزيز قدرات الحكومات على دمج حركة التنقل في صياغة السياسات المحسنة والأطر القانونية والمؤسسات والممارسات وآليات التعاون الدولي.

تندرج الأولويات الإقليمية التالية ضمن ركيزة الحوكمة:

(أ) التعاون مع الحكومات بشأن نماذج وقوانين وممارسات الحوكمة الخاصة بحركة التنقل، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للهجرة، وإطار المنظمة الدولية للهجرة لمعالجة قضايا النزوح الداخلي وإطار الحلول التقدّمية لمعالجة مسألة النزوح، بالإضافة إلى الأطر الإقليمية والوطنية.

(ب) تسهيل الحوار والشراكات والتعاون في جميع مجالات التنسيق الخاصة بحركة التنقل.

(ج) العمل كطرف مؤثر وشريك للحكومات في جمع واستخدام بيانات الهجرة، وكذلك في الإدارة المتكاملة للحدود (ولا سيما التحصين استجابة لفيروس كوفيد-19)، مع التشديد على التعاون بين الوحدات الحكومية المختلفة وفيما بين الوكالات وعلى الصعيد الدولي.

(د) بدء شراكات مع الجهات المعنية الرئيسية والحفاظ عليها لدعم اتساق السياسات وفعاليتها وتعزيز استدامة أنشطة البرامج.

تشارك المنظمة الدولية للهجرة في إصلاح السياسات ومراجعتها، بما يتماشى مع الأطر الوطنية والإقليمية والقارية والدولية، وذلك من أجل تعزيز إدراج حقوق المهاجرين والمتضررين من النزوح. لضمان المشاركة في سياسات الهجرة المستنيرة وتعزيزها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وعبر الإقليمية والأقليمية، تعمل المنظمة مع الحكومات لبناء القدرات على جمع بيانات الهجرة والنزوح والاطلاع عليها ونشرها. كما تسعى المنظمة مع المجتمعات المحلية إلى تثبيت هياكل الحوكمة وتعزيز فهم أوسع لمسألة الهجرة، مشددة على دور المهاجرين كعوامل للتغيير. تدعم بيانات الهجرة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة هياكل الحوكمة التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المهاجرين وظروفهم. توسع المنظمة الدولية للهجرة نطاق الشراكات القائمة ضمن آلية التشاور بين الدول بشأن الهجرة، ومع الأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام.⁴⁶

⁴⁶ تتقيد هياكل الحوكمة المُحسنة بالأهداف الرئيسية للميثاق العالمي للهجرة والهدف رقم 10 من أهداف التنمية المستدامة (على وجه التحديد، الهدف 10.7 بشأن الهجرة المنظمة والأمن والمسؤولة) وأهداف التنمية المستدامة 8 و 16 و 17 بشأن العمل اللائق وحفظ السلام والشراكات. وستماشى أيضا مع أهداف خطة 2063 للاتحاد الأفريقي لتعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات المؤهلة وحفظ السلام.

5.

التنمية المؤسسية

5. التنمية المؤسسية

1.5. البحث والسياسة

بناء على المشاركة السياسية الواردة وإدارة المعرفة حول الهجرة في المنطقة، تهدف المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إنشاء روابط متبادلة وثيقة بين عمليّة جمع البيانات والأدلة وتصميم سياسة الهجرة عبر وحدة بحوث وبيانات الهجرة ووفقاً لاستراتيجية جمع بيانات الهجرة الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة. وللتأكيد على حيّزية الحكومات على قاعدة أدلة متينة حول مختلف مجالات سياسة الهجرة، تستخدم المنظمة الدولية للهجرة أدوات متنوّعة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، منصة المعرفة الخاصة بالاتفاق العالمي للهجرة ومنصة المعرفة الخاصة بشبكة الأمم المتحدة المعنيّة بالهجرة ومركز التواصل.

2.5. التواصل الاستراتيجي والابتكار

عزّزت المنظمة الدولية للهجرة - وما تزال - الشراكات مع الحكومات وسائر وكالات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية كما تقود المحادثات حول الهجرة (بما في ذلك النزوح)، انطلاقاً من مصداقيتها ومكانتها. وهي تضمن توازناً في المعلومات الخاصة بالهجرة من خلال نشر البيانات والمعرفة على شريحة أوسع من الناس وباستخدام نهج قائم على المشاركة مع المهاجرين. ولزيادة قدرتها على التواصل وتعزيز حضورها، تسعى المنظمة الدولية للهجرة باستمرار إلى إقامة شراكات جديدة لتشجيع إدراج الأساليب والوسائل المبتكرة. تشجّع المنظمة على استخدام الحلول المرنة القابلة للتطوير من خلال تحسين عمليّة جمع البيانات وتحليلها، فضلاً عن تنسيق التخطيط الاستراتيجي الكامل على المستوى القطري. ستلجأ المنظمة الدولية للهجرة إلى شبكات متينة لضمان تنفيذ سياسة الهجرة والتعاون عبر الحدود الإقليمية والأقليمية، والعمل مع فريق التواصل التابع للأمم المتحدة على المستوى القطري، وتعزيز مبادرات التواصل بشأن الابتكارات في مجال الهجرة على الصعيد القطري.

3.5. تنمية قدرات الموظّفين وتأمين رفاهم

تسعى المنظمة الدولية للهجرة جاهدة لاعتماد ثقافة شاملة للجميع داخل المنظمة وبيئة عمل تدعم الصحة النفسية للموظّفين. وتماشياً مع استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة العالمية في مجال الصحة النفسيّة، تشدّد المنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير على تأمين رفاهيّة الموظّفين، وبالتالي تعمل على تعزيز القدرات من خلال زيادة عدد مستشاري الموظّفين.⁴⁷ كما قام المكتب الإقليمي في القاهرة بتعيين منسق يُعنى بالاحترام في أماكن العمل.

⁴⁷ يتوقّر مستشارو الموظّفين لتقديم الاستشارة الفردية، والدعم في حالات الطوارئ، والرعاية الذاتية والتدريب على المرونة، وأنشطة رفاهيّة العمل، والاستشارات الإدارية، وتوفير الموارد المناسبة عبر الإنترنت.

6.

البيان الختامي: المنظمة الدولية للهجرة
في المنطقة عام 2024

6. البيان الختامي: المنظمة الدولية للهجرة في المنطقة عام 2024

بحلول العام 2024، تطمح المنظمة الدولية للهجرة إلى زيادة دعمها للحكومات في سبيل تحقيق أولوياتها الوطنية والتزاماتها الإقليمية والدولية للسماح للمهاجرين والسكان النازحين والمجتمعات المستضيفة بأن يمارسوا حقوقهم. وبغية تحقيق ذلك، اعتمدت المنظمة الدولية للهجرة نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان في جميع برامجها المخصصة للمهاجرين والسكان النازحين، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو دوافع تنقلهم.

تهدف المنظمة إلى تعزيز استجابتها في المنطقة من خلال تكملة نهجها الإنساني بمواصلة مشاركتها في مبادرات المناصرة وصياغة السياسات، والحدّ من الأزمات، وتعزيز المرونة/القدرة على الصمود، والحلول الدائمة، وبناء السلام، وتطوير برامج طويلة الأجل في سياق النزاعات، والكوارث، وتغير المناخ والتدهور البيئي.

من خلال توسيع نطاق الشراكات مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية، تواصل المنظمة الدولية للهجرة دعم المنطقة في تنفيذ إصلاحات سياسية ملائمة تعتبر الهجرة أداة إيجابية في تحقيق التنمية المستدامة.

تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى تعزيز قدراتها على الصعيد الداخلي في مجالات تطوير السياسات، إدارة المعرفة والبيانات، المراقبة والتقييم، التواصل وإلقاء المزيد من الضوء على عملها، الابتكار، وتنمية قدرات الموظفين لتحقيق أهدافها الرئيسية.

ملحق: المنظمة الدولية للهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التغطية الجغرافية:

تغطي المنظمة الدولية للهجرة 17 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولها مكاتب في 13 دولة ووجود في دولتين إضافيتين.

مكاتب المنظمة الدولية للهجرة في المنطقة وعدد العاملين فيها

الإمارات العربية المتحدة	لبنان	الكويت	العراق	البحرين	الأردن	الجزائر	مصر
دبي (مقر المنظمة)	بيروت	الكويت	إربيل	المنامة	عمّان	الجزائر	القاهرة
عدد الموظفين: 1	عدد الموظفين: 143	عدد الموظفين: 9	بغداد	عدد الموظفين: 15	عدد الموظفين: 358	عدد الموظفين: 38	عدد الموظفين: 185
	عدد المستشارين: 124		البصرة	عدد المستشارين: 4	عدد المستشارين: 11	عدد المستشارين: 11	عدد المستشارين: 73
			عدد الموظفين: 352				
			عدد المستشارين: 22				

قطر	اليمن	تونس	السودان	السعودية	المغرب	ليبيا
الدوحة	صنعاء	تونس	الخرطوم	الرياض	الرباط	طرابلس
عدد الموظفين: 3	عدن	صفاقس	الفاشر	عدد الموظفين: 2	طنجة	عدد الموظفين: 148
	الحديدة	تونس - ليبيا 1	الجنيّة		عدد الموظفين: 79	عدد المستشارين: 13
	إب	جرجيس	كادوقلي		عدد المستشارين: 12	
	مأرب	عدد الموظفين: 62	نيالا			
	عدد الموظفين: 218	عدد المستشارين: 15	أبيي			
	عدد المستشارين: 86		القضارف			
			الفولة			
			كسلا			
			عدد الموظفين: 228			
			عدد المستشارين: 99			

البلد	
المكتب الرئيسي	
المكتب الفرعي	
عدد الموظفين	

عدد الموظفين 1,841
عدد المستشارين 470

مكاتب المنظمة الدولية للهجرة: مهامها وأنشطتها

قام المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القاهرة عام 2020 بتنسيق أنشطة المنظمة الدولية للهجرة عبر 13 مكتبًا قطريًا في كل من الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وقطر والسودان وتونس واليمن. كما أنّ المنظمة الدولية للهجرة موجودة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك، لها عددٌ من المكاتب الفرعية، ومراكز تقييم صحة المهاجرين، وآليات الموارد والاستجابة للمهاجرين، ومراكز الموارد والاستجابة للمهاجرين ومراكز الاستجابة للمهاجرين في جميع أنحاء المنطقة.

يشرف المكتب الإقليمي على أنشطة المنظمة الدولية للهجرة ويخطط لها ويقوم بتنسيقها دعمها في المنطقة. إنّ المكتب الإقليمي مسؤولٌ عن مراجعة المشاريع والمصادقة عليها وعن تقديم الدعم الفني للمكاتب القطرية، لا سيما في مجالات صياغة المشاريع وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها وتعبئة الموارد اللازمة وإدارتها وتنسيق عملية التواصل مع الحكومات الإقليمية ودون الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وسائر الشركاء الرئيسيين. وفي هذا الصدد، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الجهات المعنية على المستوى الأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني لتعزيز الإدارة الرشيدة للهجرة. لذا تعمل المنظمة مع الهيئات الإقليمية بالتحديد، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، جامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. تمكّن هذه العلاقات المنظمة الدولية للهجرة من ترجمة القرارات السياسية إلى استجابات عملية في إطار البرامج والسياسات على المستويين الإقليمي والوطني (القطري). من خلال الشراكات مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، تعزز المنظمة العلاقة بين الهجرة والتنمية في المنطقة من خلال دمج الهجرة في السياسات والبرامج المحلية والوطنية. أقامت المنظمة الدولية للهجرة شراكات متينة مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني ومجتمعات المهاجرين. يقدم المكتب الإقليمي من المنظور المواضيعي، التوجيه والدعم للمكاتب القطرية وباقي الشركاء في المجالات الرئيسية التالية المشمولة المنطقة:

- أ) البحوث حول سياسات الهجرة؛
- ب) الشراكات؛
- ج) العمليات المتعددة الأطراف؛
- د) قانون الهجرة الدولي؛
- هـ) آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة؛
- و) إعادة التوطين وإدارة حركة التنقل؛
- ز) النزوح الداخلي؛
- ح) الأرض والملكية والتعويض عن الممتلكات؛
- ط) الوقاية والتأهب في حالات الطوارئ والاستجابة لها؛
- ي) المرحلة الانتقالية والتعافي المبكر، بما في ذلك بناء السلام وتقديم الحلول الدائمة؛
- ك) صحة الهجرة، بما في ذلك الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي؛
- ل) تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية؛
- م) حماية المهاجرين وتأمين المساعدة لهم، بما في ذلك عن طريق مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم؛
- ن) تدريب المهاجرين وإدماجهم؛
- س) إدارة الهجرة والحدود وآليات الوقاية؛
- ع) الهجرة والبيئة وتغير المناخ.

انطلاقاً من وجود المنظمة الدولية للهجرة الواسع في الميدان وقدرتها التشغيلية المنتشرة، لا سيما في حالات الطوارئ وما بعد الصراع، فضلاً عن إمامها وخبرتها في قضايا الهجرة، تنفذ المكاتب القطرية الثلاثة عشر والمكتب الميداني في المنطقة مجموعة واسعة من المشاريع في المجالات المواضيعية المذكورة أعلاه، تلبية لاحتياجات المهاجرين والسكان النازحين ودعمًا للحكومات والمجتمعات من أجل تعزيز الإنصاف فيها. وتواكب المكاتب القطرية قضايا الهجرة الحالية والاتجاهات الناشئة وتعمل على نشر سياسات المنظمة الدولية للهجرة ومواقفها داخل المنطقة، وعلى وضع الاستجابات المناسبة، كما وتساهم في إعداد الاستراتيجيات والخطط الإقليمية. يتم تمويل المكاتب القطرية بالدرجة الأولى من خلال المشاريع المنفذة في الواقع التي تتواجد فيها. يشمل الشركاء المهاجرين ومجتمعاتهم؛ الحكومات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛ وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ الهيئات المتعددة الأطراف، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية؛ المنظمات غير الحكومية والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني؛ القطاع الخاص؛ والمغتربين وغيرهم.

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا عددًا من آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة، والتي تشغل المنظمة الدولية للهجرة صفة مراقب لها، وتدعم مهام الأمانة و/أو تضطلع بها لها. تشمل آليات التشاور هذا ما يلي:

- أ) عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء؛
- ب) مبادرة القرن الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ("عملية الخرطوم")؛
- ج) الحوار الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية ("عملية الرباط")؛
- د) حوار أبو ظبي (المشاورات الوزارية لبلدان المنشأ وبلدان المقصد في آسيا بشأن القوى العاملة والعمل التعاقد في الخارج)؛
- هـ) عملية كولومبو (عملية تشاورية إقليمية بشأن إدارة العمل في الخارج والعمل التعاقد في بلدان المنشأ في آسيا).

دعمت المنظمة الدولية للهجرة عملية إنشاء وتشغيل خمس آليات موارد واستجابة للمهاجرين في ليبيا - وتحديدًا في بنى وليد وقطرون وسبها وطرابلس وزوارة. وتقتصر المهام الرئيسية لهذه الآليات على تقديم مجموعة واسعة من خدمات المنظمة الدولية للهجرة والمساعدة القائمة على الاحتياجات للمهاجرين المستضعفين، ولا سيما الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي والمواد الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. في السودان، يلبّي مركز الاستجابة للهجرة (في القضارف) احتياجات الحماية والمساعدة الفورية للمهاجرين، فضلاً عن مساعدتهم في الحصول على المعلومات، كما يوفر مركز الموارد والاستجابة للمهاجرين (في الخرطوم) المساعدة الطبية والمشورة والمعلومات حول مخاطر الهجرة غير نظامية ويقوم بتنفيذ برنامج للمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج في بلدان المنشأ.

تقوم المنظمة الدولية للهجرة بإدارة سبع مراكز لتقييم صحة المهاجرين في ستة بلدان، وهي مصر (في القاهرة) والعراق (في بغداد وأربيل) والأردن (في عمان) ولبنان (في بيروت) وليبيا (في طرابلس) واليمن (في صنعاء). وتقتصر مهامها الرئيسية على إجراء تقييمات صحية كاملة، بما في ذلك التحصين والفحص الطبي قبل المغادرة مصحوب بالعلاج الافتراضي، لجميع مقدمي الطلبات بناءً على الإرشادات الخاصة بالبلد المستضيف. تعتبر هذه المراكز جامعة لجميع الأنشطة الخاصة بالفحص الطبي، ولا سيما عملية التسجيل والاستشارة والتمريض والفحص البدني والفصد / خدمات المختبر والتصوير بالأشعة والتلقيح.



47 ج، شارع أبو الفدا 11211، القاهرة، مصر
• الهاتف: +20227365140 • الفاكس: +20227365139
• البريد الإلكتروني: iomegypt@iom.int • الموقع الإلكتروني: www.iom.int